

العلاقات السودانية الإثيوبية: رهانات الأمن والسياسة

(2011 - 2021م)

باحث

د. علي بين فضل الله أحمد

المستخلص:

تناولت الدراسة العلاقات السودانية الإثيوبية: رهانات الأمن والسياسة، تمثلت مشكلة الدراسة في حالة السيولة السياسية الأمنية التي تعاني منها منطقة القرن الإفريقي وخاصة دولتي السودان وإثيوبيا، مما يدفعنا لطرح السؤال الملح: هل يمكن للعلاقات السودانية الإثيوبية أن تتطور في ظل السيولة الأمنية الناتجة من الملفات العالقة بين الدولتين والمتمثلة في ملفي الحدود وسد النهضة؟؟ تنبع أهمية الدراسة من الأهمية السياسية والاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي بوجه عام وللدولتين بوجه خاص، كما تنبع من حالة التهافت والتسابق الدولي لإيجاد موطئ قدم له في الإقليم الغني اقتصادياً وأهمية موقعه استراتيجياً أمنياً، هدفت الدراسة إلى التعرف على الأزمة الحدودية بين السودان وإثيوبيا أبعادها السياسية والاستراتيجية وتداعياتها على مفاوضات سد النهضة، كما تهدف إلى البحث عن صيغة تصالحية وتفاهية لإبعاد المنطقة من شبح الحروب وتعزيزاً لداخل التعاون بين البلدين ودول الإقليم ككل، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي والتاريخي والقانوني، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها الأزمة الحدودية بين السودان وإثيوبيا التي سيكون لها انعكاسات سلبية على ملف سد النهضة، وعلى الأمن الإقليمي ككل، إضافة إلى أن التحولات السياسية الراهنة في البلدين أفرزت تداعيات كبيرة على علاقات البلدين. أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من التجارب الدولية التي تجعل الحدود مفهوماً نظرياً هامشياً من خلال التعاون والتداخل المثمر الذي يتجاوز المفهوم التقليدي للحدود.

Abstract

The study dealt with Sudanese-Ethiopian relations: security and political bets, the problem of the study was in the case of political and security liquidity that plagues the Horn of Africa region, especially the countries of Sudan and Ethiopia, which prompts us to ask the urgent question: Can Sudanese-Ethiopian relations develop under the lawlessness resulting from the outstanding files between the two countries, which are the files of the border and the Renaissance Dam? The importance of the study stems from the political and strategic importance of the Horn of Africa region in general and the two countries in particular, as well as the state of recklessness and international competition to find a foothold in the economically rich region and the importance of its strategic security location, the study aimed to identify the border crisis between Sudan and Ethiopia its political and strategic dimensions and its implications for the negotiations of the Renaissance Dam, as well as the aim of seeking a conciliatory and understanding formula to remove the region from the spectre of war and strengthen the interventions of cooperation between the two countries and the countries of the region followed the methodology.

المقدمة:

على امتداد تاريخ العلاقات السودانية الإثيوبية أنه لم يكن هنالك نزاع حدودي بين البلدين على اعتبار أن الحدود بينهما مخططة ومعروفة منذ وقت باكر من النشأة السياسية للبلدين، وباعتراف الطرفين حسب المواثيق الدولية والإقليمية الموقعة من الجانبين أن الحدود السودانية الإثيوبية تم الاتفاق عليها في اتفاقية الحدود للعام 1902 وبروتوكول 1903م، حيث قام الرائد قوين وبتكليف من الجانب البريطاني المستعمر للمنطقة حينها بتخطيط الحدود بين الدولتين وذلك من خلال لجنة أنشأها البريطانيون لهذا الغرض في 1902م وفي 18 يوليو 1972م تبادل الطرفان الإثيوبي ممثلاً في وزير خارجيته ميناسي هايلى ووزير الخارجية السودانية د.منصور خالد مذكرات اعترف فيها الطرفان بتخطيط الحدود التي قام بها الرائد قوين في 1902م وباتفاقية 1903 م . وبناءً عليه أصبحت الحدود السودانية الإثيوبية مخططة ومعتراً بها بين البلدين وفق المواثيق الدولية والإقليمية الموقعة بين البلدين، وفقاً لذلك صنف الفشقة أرضاً سودانية معتراً بها وفق المواثيق.

الأهمية السياسية والاستراتيجية للبلدين:

تاريخ السودان وجغرافيته يجعلانه على الأقل جاذباً لاهتمام جيرانه، واهتمام القوى الدولية. ويشير التاريخ إلى أن السودان توالى عليه عدد من الحضارات من غير انقطاع منذ عهد الفراعنة: حضارة نبتة، حضارة كوش، حضارة مروي، الحضارات المسيحية في كل من دولتي علوة والمقرة، والممالك الإسلامية في كل من السلطنة الزرقاء ومملكة تقلي والمسبغات والثورة المهدية التي ناضلت ضد الحكم التركي ثم دور الحركة الوطنية في الاستقلال من الحكم الثنائي الإنجليزي المصري، بلد بهذا العمق التاريخي حتماً سيكون حاضراً باهراً مستقبلاً. وتأتي الجغرافية لتكون دعامة لدوافع التاريخ . يتربع السودان وسط إفريقيا ممثلاً لها سكان عرب وأفارقة يتداخلون جواراً، ويتداخلون دماً وأعراقاً. وأخيراً يزخر السودان بكل أنواع الثروات زراعية، معادن، وطاقة .. إلخ . لا بد لدولة بهذه المقومات أن تحتل رقماً صعباً في الخارطة الدولية والإقليمية أن يكون مشروعاً لرقم عند نفسه ولدى الآخرين، ليكون قوة دولية لها وزنها إقليمياً -شمالاً مع الشرق الأوسط لثقافته العربية، وجنوباً مع الأفارقة بمكوناته الإفريقية. الوزن الإقليمي بالضرورة يؤدي إلى الوزن الدولي. لذلك فإن الاهتمام بالسودان وقضاياها اهتمام طبيعي، وبالتالي يكون متوقعاً إقليمياً ودولياً.⁽¹⁾

يتميز موقع السودان وإثيوبيا بالبعد الاستراتيجي وذلك لوجودهما في منطقة القرن الإفريقي المسيطر على الممرات المائية الحيوية والمدخل الطبيعي للقارة الإفريقية من جهة الشرق ووجود البحر الأحمر الرابط بين القارات الثلاث (إفريقيا- آسيا- أوروبا) وأهميته الاستراتيجية من الناحية العسكرية والاقتصادية.⁽²⁾

يأتي تعامل إثيوبيا مع محيطها الإقليمي والدولي مستصباً تاريخ وحضارة إثيوبيا على مدى آلاف السنين والمواريث الدينية، والتعددية الإثنية، والقدرات العسكرية والاقتصادية وما ظل من تأثير متبادل مع العالم الخارجي وخاصة منطقة الشرق الأوسط، ولا ننسى إثيوبيا في تعاملاتها توظف الظروف المحيطة بها كدافع لتحقيق طموحاتها كدولة إقليمية، إضافة إلى كسب تأييد ودعم العالم الغربي بعواطف الدين والجغرافيا.

إن كان ثمة عامل سالب فإثيوبيا تاريخياً تعاني عقدة أنها دولة حبيسة باستثناء فترة وحدتها مع إريتريا حيث تجدد هذا الإحساس بعد انفصال إريتريا واستئثارها بميناء عصب ومضوع⁽³⁾، لكنها تجاوز المعضلة بالانفتاح الإقليمي والدولي الذي أكسبها تموضعاً متميزاً إقليمياً ودولياً. أما السودان فأدى انفصال جنوب السودان إلى انتكاسة اقتصادية، وتعود أسبابها الجذرية ليست للانفصال ولكن لسوء الإدارة لموارده اللامحدودة، يبقى السؤال بعد التحول الذي حدث في السودان هل يمكن إعادة ترتيب أوراق الاقتصاد السوداني بما يحقق تطوره وتنميته.

تاريخ العلاقات السودانية الإثيوبية:

كانت العلاقات السودانية (سلطنة الفونج) والإثيوبية (الحبشة) مدخلها اقتصادياً تقوم على مبدأ التبادل التجاري بين الدولتين، كباقي علاقات الجوار حينها التي تؤسس على أطر اقتصادية ومن ثم تنطلق إلى افاق السياسة، دخلت سلطنة الفونج مع جارتها الحبشة في حربين أجبهما التنافس التجاري والاختلاف على الحدود، كما كانت هناك بعض المخاوف التي شعر بها الفونج جراء تهديد الأحباش لهم بتغيير مجرى مياه النيل الأزرق. وكانت البعثات الفرنسية اليسوعية المسيحية تعبر الأراضي السودانية إلى الحبشة حتى خشي السودانيون من استعمار أوروبي، فكان أن قتلوا رجال البعثة الفرنسية وقضوا عليها في نوفمبر 1705م، أما النتيجة لهذا العمل فقد كانت حملة حبشية قوية ضد الفونج، وانتصر الأحباش أول الأمر لكن ما لبث أن شتت السودانيون شملهم وهزمهم هزيمة نكراء قاضية في عام 1744م.⁽⁴⁾

قامت الحبشة عام 1887م باحتلال مدينة القلابات بقيادة راس عدار، وأحرقوا المدينة وأبادوا حامية الأنصار وقتلوا قائدها محمد أرباب، ولم تطول إقامتهم في المنطقة حيث عادوا إلى بلادهم بالغنائم.⁽⁵⁾ وبفضل دبلوماسية الخليفة عبد الله حلت التهدة في العلاقات بين البلدين، واتبع عامل المهدي في القلابات يونس الدكيم سياسة مرنة سمح من خلالها باستمرار التجارة بين البلدين فترة من الزمان، إلى أن تولى حمدان أبوعنجة ولاية منطقة القلابات فأعد جيشاً كبيراً وقرر الهجوم على الحبشة بعد أن تأكد من نوايا الأحباش بمهاجمتهم، فزحف في يناير 1888م وانتصر عليهم حتى وصل مدينة غندر، ثم رجع بعد ذلك إلى مقر قيادته في القلابات.⁽⁶⁾

شهدت العلاقات السودانية الإثيوبية في فترة ما بعد الاستقلال تطوراً ملحوظاً حيث سعى الفريق إبراهيم عبود (-1958 1964م) للحفاظ على العلاقات بين البلدين حيث رفض مساعدة الإريتريين بعد إعلان الثورة الإرتيرية 1961م، وتدخل في مطلع 1964م عندما نشبت الحرب بين الصومال وإثيوبيا واقترح إنشاء منطقة منزوعة السلاح، وسحب كل طرف لقواته لمسافة 10-

15 كيلومتراً ومن ثم التمسك بقرار منظمة الوحدة الإفريقية في القمة الإفريقية عام 1963م ، حيث طالب الصومال بتقرير مصير إقليم أوغادين ولكن القادة الأفارقة رفضوا هذا الطلب استناداً على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية القاضي بعدم المساس بالحدود الراهنة للدول الإفريقية، لكن سرعان ما تبدلت الأحوال والمواقف بقدوم حكومة أكتوبر 1964م حيث دعمت الثوار الإرتريين ضد المركز (إثيوبيا) وبالمقابل دعمت إثيوبيا حركة الأنانيا الانفصالية في جنوب السودان ⁽⁷⁾.

في حكومة جعفر نميري (-1969 1985م) تمرحلت العلاقات وساءت بعامل الاستقطاب السوفيتي (المعسكر الشرقي) الذي كان يتبع له السودان والمعسكر الغربي الذي كان داعماً لإثيوبيا بقيادة الولايات المتحدة، وبالتالي تأثرت العلاقات بينهما بشكل سلبي من واقع الاستقطاب الحاد لطرفي المعسكر، وبتغير المواقف وانتقال نميري إلى المعسكر الغربي أدى ذلك إلى تحسن العلاقات بشكل مطرد مع إثيوبيا بزعماء الامبراطور هيلاسيلاسي حيث أوقفت دعمها للحركة الشعبية، وبالمقابل امتنع السودان عن دعم جبهة تحرير إرتريا، وبرعاية هيلاسيلاسي تم توقيع اتفاقية أديس أبابا في عام 1972م في محاولة لانتهاء التمرد وتسوية النزاع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية ⁽⁸⁾.

كانت إثيوبيا في التاريخ المعاصر مأوى للحركات المسلحة السودانية المناهضة للنظام في الخرطوم، فمن ذلك إيواؤها لحركة أنانيا الأولى والأنصار (قوات الراحل الهادي المهدي) وقوات الراحل الشريف حسين الهندي وأخيراً الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون قرنق) وبذات القدر كان السودان مأوى للإثيوبيين والإرتريين. فقد أوى السودان الامبراطور هيلاسيلاسي خلال فترة الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا، ومنه تحرك لاستعادة حكمه تحت حماية قوات الحلفاء (خاصة بريطانيا) والقوات السودانية.

عند قيام الانقلاب الأول في إثيوبيا في الستينيات، وخلال زيارته إلى البرازيل، اتجه الامبراطور إلى الخرطوم في عهد الفريق عبود ومنها تحرك إلى أسمر فاديس أبابا حيث تمكن من إجهاض ذلك الانقلاب ⁽⁹⁾.

استطاع الرئيس ملس زيناوي في خلال فترة حكمه لإثيوبيا ومن خلال شخصيته القوية وسيطرته الحازمة على السلطة في أديس أبابا زهاء العشرين عاماً (1991 - 2012م) أن يجعل المصالح الإثيوبية هي من تقود سياسته الخارجية بغض النظر عما تريده القوى العظمى، فهو كما رأينا يقيم علاقات متوازنة مع السودان لسنوات طويلة، ولا يتردد في دعم الرئيس ضد المحكمة الجنائية الدولية، وفي نفس الوقت يقيم علاقات استراتيجية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل اتفاقية نيفاشا، وأثناء الفترة الانتقالية ما بعد نيفاشا وبعد انفصال جنوب السودان. لا يتردد كذلك في دعوة حركات دارفور إلى القدوم إلى أديس أبابا وعرض قضاياهم المختلفة والايحاء للحكومة السودانية بأنه بإمكان إثيوبيا أن تفعل الكثير للسودان في حال قيام تحالف سوداني مصري ضد المشاريع الاقتصادية الإثيوبية والمتعلقة بمياه النيل وأهمها سد النهضة ⁽¹⁰⁾. وتأكيدهم للعلاقات الجيدة بين البلدين في عهده فقد زار البشير إثيوبيا استجابة لدعوة

قدمها مليس زيناوي وتم خلالها التوقيع على جملة الاتفاقيات، دفعاً وتطويراً للمصالح المشتركة بين البلدين، لكن بالرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات وفي العديد من المجالات، إلا أن مستوى التنفيذ لهذه الاتفاقيات يصنف بأنه متدنٍ، وذلك للبيروقراطية التي أضعفت قدرات النظامين الحاكمين⁽¹¹⁾، بينما يرى الباحث أنها كانت اتفاقيات سياسية فقط لا تلمس فيها البعد الاستراتيجي لطبيعة العلاقات، فهذه الاتفاقيات ليست عن رغبة حقيقية ولكنها وليدة التطورات السياسية، أي أنتجت ردود الأفعال فهي انعكاس لعلاقات البلدين مع مصر ودرجة تدهورها. وكان البشير قد علق على الاتفاق العسكري بين البلدين قائلاً (إن الأمن القومي الإثيوبي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي السوداني، وأكد أن أي تهديد لأمن إثيوبيا هو تهديد مباشر لأمن السودان). وكان قبلها قد اعتذر عن زيارة مصر عدة مرات، وكذلك سحب سفيره من القاهرة ثم أعاده، مما يؤكد أن العلاقات الإثيوبية تركز على ردود الأفعال، وليس لها قالب استراتيجي تنمو من خلاله.⁽¹²⁾

إرتكزت العلاقات السودانية الإثيوبية على عدد من القواعد لتحقيق أهداف متباينة، وعلى الرغم من التاريخ العاصف والعنيف للعلاقات بين البلدين إلا أن إثيوبيا كانت قد بنت صلات قوية بالصفوة السودانية في كل من الخرطوم وجوبا، في سبيل الارتقاء بالأمن والتقدم بالاقتصاد الإثيوبي ومناطق حدودها، زادت إثيوبيا من وجودها الدبلوماسي عن طريق هيئة الإيقاد والاتحاد الإفريقي، لإجهدا الدبلوماسي المستقل، وفي السنوات الماضية أدى انفصال جنوب السودان ووفاء مليس زيناوي لإعادة إنتاج منهج جديد للتعاطي مع الواقع الجديد للمنطقة وما حولها سعياً لتفادي المشاكل ومنع حالة عد الاستقرار التي تهدد تنميتها.⁽¹³⁾

شكلت إثيوبيا إحدى أوراق الحماية للصفوة السياسية السودانية في مواجهة المحكمة الجنائية وقادت دول الإقليم لمناهضة قرارات المحكمة ضد صفوة الخرطوم، وفي المقابل كان رد الدين من الصفوة بالتغافل فيما يجري على الحدود السودانية الإثيوبية من اعتداءات على الأرض السودانية وسكانها وتمييع القضية الحدودية كانت هي الكلفة التي دفعها البشير في مقابل دعمه في مواجهة المحكمة الجنائية والعزلة الدولية المضروبة حوله. ولكن ثمة ملفات عالقة بين البلدين تشكل العقبة الكؤود في سبيل إقامة علاقات استراتيجية بين البلدين وهي سد النهضة والحدود.

أولاً: سد النهضة وتداعياته الأمنية والسياسية:

في ظل تزايد سكان العالم مع شح المياه العذبة، أصبحت المياه على رأس قضايا العالم المعاصر، وبذلك تصبح قضية سياسية واقتصادية واجتماعية لتتحول بذلك إلى مصدر للصراع الدولي الذي قد يكون البعد العسكري إحدى وسائله. وأن السبب في تعقيد موضوع المياه هو الزيادة الكبيرة لسكان العالم مع نقص الموارد وقد فاقم من ذلك تنامي مجالات استخدام المياه نتيجة لتطور أنماط الحياة واستخدام المياه في توليد الطاقة.⁽¹⁴⁾

تشير الدراسات والأبحاث المائية إلى أن مستقبل العالم رهين بتوفر المياه العذبة التي تشهد نقصاً وندرة، وربما تقود لحروب ونزاعات وصراعات من أجل الاستحواذ على هذه الثروة النادرة. يبدو أن الأمن المائي أصبح يشكل هاجساً لمعظم دول العالم ويتوقع أن يفجر الشح في إمدادات المياه على المدى القريب

منازعات وصراعات بين دول المجاري المائية وحول كمية ونوعية المياه التي تحصل عليها كل دولة.⁽¹⁵⁾

استباقاً لما قد يحدث من تفجر الأوضاع بين الدول المشتركة في المجاري المائية منبعاً ومروراً ومصباً، منع القانون الدولي أي عمل تقوم به دولة المنبع من جانب واحد يكون من شأنه حرمان دولة أو دول العبور أو المصب من المياه، بواسطة التحويلات أو التحويل أو الاستخدامات التي تضر بالدول الأخرى.⁽¹⁶⁾

إن نبوءة الصراع القادم في شأن المياه تكاد تصدق الآن في أمر سد النهضة، فالصراع على مائدة التفاوض بشأن تفاصيل سد النهضة والتزامات الأطراف المزمعة هي محل جدل كبير حالياً وفي قراءة لهذا السد نستطيع أن نقول :-

يقع سد النهضة على النيل الأزرق داخل الحدود الإثيوبية بمنطقة بني شنقول بالقرب من الحدود السودانية الإثيوبية بواقع 40 كيلومتراً مربعاً. ويتوقع له أن يصبح أكبر سد كهرومائي في القارة الإفريقية، وهو أحد ثلاثة سدود تشيدها إثيوبيا بغرض توليد الطاقة الكهربائية.⁽¹⁷⁾

بعد إعلان الحكومة الإثيوبية عن قيام السد في 2011م تم الاتفاق على تكوين لجنة ثلاثية لتقويم تأثيرات السد على دولتي المصب مصر والسودان وذلك في سبتمبر من نفس العام.⁽¹⁸⁾

تم وضع حجر الأساس في 2 إبريل 2011م من قبل رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي حيث بدأ العمل رسمياً في نفس العام، الطاقة التصميمية لإنتاج السد من الكهرباء حوالي 5250 ميغاوات بكلفة تقدر بـ 4.8 مليار دولار، وينتظر أن تستفيد إثيوبيا بشكل كبير في إنتاج الكهرباء، كما سيعود بفائدة على السودان من خلال التحكم في الفيضانات، خاصة عند سد الروصيرص وتخزين طمي النيل الأزرق مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي، لكنه في المقابل هنالك مخاوف من أن يتسبب بناء السد في إغراق نحو نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية وتهجير نحو 30 ألف مواطن من منطقة السد، كما أن مصر والسودان لديهما مخاوف من أن يفقداهما كمية كبيرة من المياه فضلاً عن نقص مخزون المياه خلف السد العالي سيؤثر سلباً على الطاقة الكهربائية المتولدة بجسب خبراء في مجال المياه.⁽¹⁹⁾

أثار إعلان إثيوبيا عن تحويل مجرى مياه النيل الأزرق استعداداً لبدء إنشاء السد حالة من الذعر والهلع في الأوساط المصرية، ودعا بعض الخبراء والمختصين في مجال المياه إلى مطالبة الحكومة والجهات المعنية بهذا الملف لممارسة الضغط على الجانب الإثيوبي من أجل منع أو تقليل أي مضار محتملة لإنشاء السد على حصة مصر في مياه النيل.⁽²⁰⁾

أعلنت إثيوبيا بان دوافعها لإنشاء السد هي توليد وإنتاج الطاقة الكهرومائية، وتوفير المياه للزراعة المروية من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإثيوبي التي تعاني من مجاعات متكررة وفي ظل الانفجار السكاني الكبير في الدولة الإثيوبية أضف إلى ذلك تخزين 430 مليار متر مكعب من الطمي عالي الخصوبة بالأراضي الإثيوبية لزيادة الإنتاج الزراعي⁽²¹⁾

تبرز هنالك جملة من المهددات بالنسبة للسودان ومصر إزاء قيام سد النهضة وأهمها⁽²²⁾:-

1. في حال تعرض السد للانهييار لأسباب فنية كانت أو أمنية فإن النتيجة الحتمية هي دمار شامل للمدن السودانية والسد العالي .
2. امتداد حزام الزلازل لحوض النيل وزيادة حدوثه لثقل وزن المياه على صفات تربة ضعيفة وصخور هشة .
3. زيادة التوترات السياسية والإرهاب المائي والتخوف من حرب شاملة بأقل كلفة من الحروب العسكرية.
4. فقدان 5 - 25 مليار متر مكعب من المياه لسعة التخزين المنبه.
5. المهددات الأمنية نتيجة لاتجاه السكان الإثيوبيين للزراعة بالحدود السودانية.

فمن واقع المهددات التي تواجه دولتي السودان ومصر، فقد دعا البعض في مصر إلى شن ضربة عسكرية على إثيوبيا على ما اعتبروه إعلاناً للحرب من منطلق المساس بالنيل الذي يمثل الحياة لمصر، لكن بغض النظر عن تأثير ذلك على العلاقات المصرية الإثيوبية التي تمر بموجات صعود وهبوط متتالية، يدعو الحكماء إلى التروي في اتخاذ القرار واللجوء إلى التفاوض لأن استخدام الوسائل العسكرية قد يجر المنطقة بكاملها إلى متاعب كبيرة، وسيكون الجميع خاسراً فيها، وفي المقابل يمكن التنسيق بين الدول الثلاثة على إطالة مدى ملء وتشغيل بحيرة السد، بحيث لا تقل عن خمسة أعوام، على أن تتوقف عن عملية الملء إذا تراجع المنسوب إلى أقل من المتوسط العام، وهذا سيقول من مخاطره سواء بشأن عجز الموارد المائية والكهرباء المولدة أو ربما من خلال تقليل مساحة البحيرة وبالتالي إلى تقليل كمية الماء الذي نحتاجه لملئها⁽²³⁾

يقترح البعض الذهاب إلى التحكيم الدولي وفي ظل انعدام الخيارات اللجوء إلى الدول المانحة لتغلق باب التمويل لإثيوبيا لبناء السد، ويرى بعض أساتذة القانون الدولي أن العمل الذي تقوم به إثيوبيا مخالف للقانون الدولي فإثيوبيا أولاً بهذا الأسلوب لم تقدم المعلومات الكافية للجنة المكلفة بدراسة إقامة المشروع وآثاره الجانبية المحتملة في المستقبل. مصر تؤكد أنها لا تقف ضد التنمية في دول حوض النيل، ولكن طبقاً للقانون الدولي ودون المساس بحصة مصر من مياه النيل وحقوقها التاريخية المكتسبة في مياه النيل⁽²⁴⁾

يأتي الموقف السوداني إزاء سد النهضة وسط انقسام واسع بين الخبراء، فقد برزت مدرستان داخل السودان، مؤيدة ترى فيه فوائد للسودان والأخرى رافضة ذلك بحجة أنه يحقق ضرراً ويؤثر على حصة السودان من مياه النيل، وصانع القرار السياسي كان متنازعا وسط هذه الآراء المتباينة⁽²⁵⁾

يرى الخبير السوداني سيف الدين حمد أن سد النهضة ينتج 5 - 6 آلاف كيلواط من الطاقة الكهربائية بزيادة 4 آلاف ميغواط عن السد العالي في مصر داعياً إلى مزيد من الدراسات حول تأثيره المباشر على الري الفيضي والمياه الجوفية مؤكداً أن قيام السد سيحقق فوائد عديدة للسودان ومصر حيث سيزيد من إنتاج الطاقة الكهربائية في الروصيرص وسنار ومروي، كما يمكن أن يحدث

ضبطاً أكبر للفيضانات ويقلل من التبخر واصفاً النواحي الفنية للسد بالجيدة، أما بروفيسور مكي فقد أكد أن السودان سيكون من المستفيدين من السد في الري وإنتاج الطاقة، وأضاف أن التساؤل الذي يدور برأس الجميع هو مدى سلامة التصميم والأمان، كما أشار إلى ضرورة تامين مصر التي تعتمد على النيل في الحياة.⁽²⁶⁾

إن غياب اتفاقية للمياه مجمع عليها في حوض النيل، أدى إلى دوامة صراع بين دول المنبع ودول المصب، دول المنبع هي إثيوبيا - يوغندا - كينيا - تنزانيا - الكنگو - رواندا- بورندي ودولة الممر السودان، ودولة المصب مصر. دوامة الصراع هنا ليست بين كل دول المنبع ومصر، ولكن بين مصر ودولة واحدة وهى إثيوبيا، والسؤال الذي يطرح نفسه هو ولماذا إثيوبيا فقط ؟ تأتي الإجابة لهذا السؤال لأسباب متعددة تفسر اقتران صراع المياه مع إثيوبيا⁽²⁷⁾:-

1. إن إثيوبيا تمثل دولة المنبع للنيل الأزرق الذي يغذي النيل بنسبة 86% .
 2. إن إثيوبيا أكثر دول العالم حماساً في رفض اتفاقية 1929م للمياه بين مصر وبريطانيا واتفاقية 1959م بين مصر والسودان وبالتالي إعلانها بأنها ستستعمل ما تشاء في المياه.
 3. الدعم الذي تقدمه مصر للمعارضة الإثيوبية وقبلها لثوار إرتريا قبل استقلالها.
 4. حاجة إثيوبيا للمياه في غير موسم الخريف، بينما دول المنبع الأخرى لا حاجة لها بها لأن مناخها استوائي فأمطارها معظم شهور السنة.
 5. الخوف من هاجس المقولة القديمة بإمكانية إثيوبيا بتدمير مصر والسودان بإنشاء سلسلة من السدود العالية على النيل الأزرق أو بتسميم المجرى .
- هذه الأسباب مجتمعة جعلت العلاقة بين الدولتين علاقة يشوبها التوتر، والصراع المكبوت في معظم الأحيان.

من خلال وقائع المؤتمر السابع للنيل الذي عقد عام 2002م برز الصوت الإثيوبي رافضاً لمبدأ التسلط على مياه النيل باعتبار أن النيل شراكة دولية بين دول المنبع ودول المصب، ولا يجوز أن يستمتع به أحد دون الآخر، وأن الممارسة الحالية في حوض النيل غير متوازنة ولا يمكن أن تستمر، إن الاتفاقيات السائدة حالياً (في إشارة إلى اتفاقيات مياه النيل بين مصر والسودان عام 1959م) يجب أن تحل محلها اتفاقية جديدة تقوم على الاستقلال العادل لمياه النيل. ظل الخطاب الإثيوبي في شأن مياه النيل رافضاً لمبدأ الاتفاقيات الثنائية في المياه وظلت دعواته المتكررة بأن النيل ليس ملكاً لدولة واحدة أو اثنين من دول حوض النيل بل ملكيته تؤول لكل دول الحوض بال استثناء، وينبغي أن تكون إدارة موارد النيل لمصلحة دول الحوض كافة.⁽²⁸⁾ دول حوض النيل الأخرى كذلك ظلت تدعو إلى التحلل من الاتفاقيات السابقة الخاصة بمياه النيل. وهو مضمون (مبدأ نيري) الذي اجتمعوا عليه، ويعتمد مبدأ نيري على نظريتين هما :-

الأولى الإكراه الاستعماري الذي فرض تلك الاتفاقيات في غيبة الشعوب المعنية الثانية تغير الظروف والاحتياجات بما يسمح بالتحلل من المعاهدات القديمة⁽²⁹⁾

وفي العام 1999م أعلنت إثيوبيا في مجلس وزراء دول حوض النيل أن أي نوع من التعاون المثمر بشأن

المياه لا بد أن يؤسس على حل مشكلة الاستقلال العادل لمياه النيل حسب احتياجات كل دولة (ذلك يعني إعادة توزيع المياه بين دول الحوض وتجاهل الاتفاقيات السابقة وذلك ما ترفضه مصر جملة وتفصيلاً). في العام 2000م أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي بأن هنالك خيارين للتعامل مع مياه النيل الأول التصرف الحر المنفرد لكل دولة، أو اتفاق الدول على مشروعات مشتركة. ونوه إلى أنه يفضل الخيار الثاني (هذا أول اتجاه تبدي فيه إثيوبيا اغستعدادها للتعاون في شأن المياه)⁽³⁰⁾ يظهر جلياً الاعتراف الإثيوبي بحقوق الآخرين من الدول التي تعتبر شريكة في النيل واضحاً عبر التاريخ، لكن تبدل المواقف السياسية يقود إثيوبيا للتنكر للاعتراف المسبق وتتصرف في النيل كما يحلو لها متجاوزة القانون الدولي والاتفاقيات التي تحكم المياه، بل متنكرة لاعتراقاتها المسبقة وتظل ماضية في تنفيذ مشاريعها المائية دون اكتراث للشركاء الذين دخلت معهم في عمليات تفاوضية. الآن أصبح تقييمها بلا معنى ولا جدوى لأن المشاريع التي يتم التفاوض حولها تسير على قدم وساق بل حتى يتم تجاوز ما تم الاتفاق عليه بحيث لا يتم التصرف أحادياً بمياه النيل إلا بموافقة الشركاء .

في ظل الصراع المكبوت بين مصر وإثيوبيا بشأن مياه النيل والاتفاق حول سد النهضة والخلاف الكبير حول تفاصيله، وبالطبع السودان ليس بعيداً عن هذا الملف باعتبار أنه الطرف الثالث في العملية التفاوضية المتعثرة بشأن السد، خلافاً لما يسوقه البعض بأن السودان يلعب دور الوسيط بين مصر وإثيوبيا للتوفيق بين الدولتين، فمصر التي تعتبر مياه النيل تمثل لها الحياة، ويمثل التأثير على النيل مساساً بأمنها القومي والتأثير على وجودها وبالتالي كان رفضها المطلق لإقامة السد ابتداءً، ولكن يتضح من الممارسة الإثيوبية التي مسكت العصا من المنتصف، حيث وافقت في الدخول في العملية التفاوضية مع دولتي السودان ومصر، وفي المقابل واستمرت في إنشاء السد وصولاً حتى بداية الملء الأول قبل أن تصل إلى اتفاق نهائي بهذا الشأن مع الدول المتفاوضة بشأن السد .

الحكومة السودان لا تلعب دور الوسيط في العملية التفاوضية بين البلدين لكنها طرف أصيل لها مصالحها التي تقف عليها وتدافع عنها وفق موازنتها السياسية والأمنية والاقتصادية بشأن سد النهضة وليس وسيطاً كما يشاع .

رغم ذلك جاء اتهام الحكومة الإثيوبية صريحاً للحكومة السودانية بالوقوف إلى جانب الدولة المصرية في مفاوضات السد، ناسية أو متناسية حقوق السودان في النيل ومصلحه الإقليمية التي يسعى لتأسيسها.

الدلالات السياسية لملء السد دون اتفاق:

يشير الموقف الإثيوبي بقيامها بملء السد الأول إلى جملة من الدلالات السياسية داخلياً وخارجياً بشقيها الإقليمي والدولي، فضلاً عن بعض الدلالات المستقبلية التي تستهدفها إثيوبيا من خطواتها في ملء السد، فعلى الصعيد الداخلي يأتي هذا الإجراء في وقت مهم لرئيس الوزراء أبي أحمد، الذي يعاني مشاكل داخلية واضطرابات في أقاليم عدة، ففي الغرب هنالك صراع الحدود

بين إقليميّ أوروميا وبنى شنقول، وفي الشرق يشهد الإقليم الصومالي توترات مستمرة داخلية فضلاً عن القتال الذي نشب بين الصوماليين والأورومو، وامتدت أعمال العنف إلى العاصمة أديس أبابا، حيث شهدت بلدة بورايو التابعة لولاية أوروميا الإقليمية مواجهات عنف ذات طابع عرقي أدت لنزوح آلاف المواطنين للعاصمة. وفي الشمال يدور الخلاف داخل إقليم أمهرا بين الأمهرين الذين حكموا البلاد فترة طويلة من الزمن وبين حلفائهم في الحكم من أقلية التقراري التي تقطن الإقليم، وترتب عليه طرد مئات من التقراريين أضف إلى ذلك الإقصاء الممنهج تجاه التقراريين. وتأتي حادثة اغتيال الفنان الإثيوبي المعارض (هاشالو هونديسا) في يونيو 2020م وما سببه من موجة اضطرابات في إقليم الأورومو الذي ينتمي إليه كل من هونديسا وأبي أحمد أسفرت عن مقتل 250 شخصاً من المتظاهرين ورجال الشرطة.⁽³¹⁾

الدلالات الخارجية للخطوة الإثيوبية تظهر من خلال عدم الاكتراث الإثيوبي لعملية التفاوض سواء كانت على المستوى الفني أو السياسي أو القانوني، سواء كانت على المستوى الوزاري أو الرئاسي، كذلك لا غرابة في أن يعلن أبي أحمد في اليوم التالي للقمّة الثلاثية الأولى التي عقدت في 26 يونيو أن بلاده ستبدأ الملء خلال أسبوعين، لذا كان حريصاً في المرة الثانية على تأكيد عودته للدخل بأن عملية البدء جرت في موعدها وبقراره وحده. وبرز عدم الاكتراث الإثيوبي بالموقف الإفريقي وتكرر ذات السيناريو مع الموقف الأمريكي.⁽³²⁾

تنتاب الدولتان السودان ومصر المخاوف من جراء التصرفات الأحادية التي تقوم بها الحكومة الإثيوبية في شأن سد النهضة خاصة وبعد الآثار السالبة التي خلفها الملء الأول للسد وبقرار إثيوبي أحادي. يرفض السودان الخطوة التي تبنتها الحكومة الإثيوبية من واقع قرارها بالملء الثاني والذي قررت له في شهر يوليو 2021م متجاوزة الشراكة المعقودة بين الأطراف الثلاثة المتفاوضة بخصوص سد النهضة ودون اتفاق مسبق بين الأطراف يضمن سلامة التشغيل وتبادل المعلومات. وأكد رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك إذا قامت إثيوبيا بالملء الثاني للسد فسيكون له مردود كارثي وتداعيات جسيمة على السودان.⁽³³⁾ وتبرز بجلاء ومن خلال القرارات التي يطلقها أبي أحمد بشأن سد النهضة رغم الاتفاق المسبق بين الأطراف الثلاثة (السودان مصر إثيوبيا) بعدم الانفراد بأي قرار بشأن سد النهضة تبرز الضغوط الكبيرة التي يواجهها أبي أحمد من الداخل خاصة وهو على أبواب الانتخابات، فالرجل يريد أن يسوق نفسه للداخل الإثيوبي وفق ما تتطلبه المرحلة بقرب الانتخابات وبأنه رجل إفريقي القوي وبالتالي تصاعد رصيده الانتخابي وزيادة فرص اكتساحه الانتخابات. ولكن هذه الطريقة في إدارة الأزمات قد تدفع المنطقة بكاملها إلى هاوية اللا أمن والانزلاق في مستنقع الحروب والتي يمكن أن تقضي على الإقليم الذي يعاني أصلاً من أزمات في الاقتصاد والأمن والسياسة.

ثانياً : مسارات الأزمة الحدودية بين السودان وإثيوبيا:

تعاين الدول الإفريقية وخاصة دول القرن الإفريقي من المشكلات التي ظلت تعاني منها دول ما بعد الاستعمار، كما هو الشأن في بقية أقاليم القارة الإفريقية. غير أن هذه المشكلات في هذه المنطقة تحديداً تعتبر أكثر بروزاً بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي وأهميتها لمصالح الدول الكبرى، فضلاً عن موقعها في جغرافية التفاعلات الدولية والإقليمية حديثاً سواء الحرب على الإرهاب، أو الصراع على الموائى والنفوذ والمصالح، فضلاً عن انكشاف المنطقة أمام التحديات التي تستدعي التدخلات الخارجية كالصراعات المسلحة والأزمات الإنسانية إلى جانب التهديدات والأنشطة العابرة للحدود.⁽³⁴⁾

قررت جميع الدول الإفريقية، لدى نيلها الاستقلال، أن تأخذ بالحدود التي خلفتها الإدارات الاستعمارية وان تجعل منها حدوداً سياسية لأقاليمها الوطنية. لم يكن هذا القرار متوقعاً. وذلك لسببين :-

الأول: من الناحية السياسية، فإنه من المسلم به أن تخطيط الحدود الاستعمارية كان دون إشراك الشعوب الإفريقية بل حتى دون وضعها في الاعتبار⁽³⁵⁾.
الثاني: يعتبر الاعتراف الدولي المصدر الأوحى للقوة القانونية للحدود الإفريقية بغض النظر عما إذا كان أصل تلك الحدود معاهدات أو تقسيمات إدارية داخلية⁽³⁶⁾

بدأ النزاع الحدودي بين السودان وإثيوبيا شعبوياً خاصة مع استمرار المزارعين الإثيوبيين في انتهاك الحدود المبينة بتقرير المساحة السودانية المتاخمة للحدود مع إثيوبيا بالفشقة والدمازين وهي المناطق الخصبة، وفقاً لتصريحات متكررة من المسؤولين بالبلدين، فإن هناك اتجاه لتسوية هذا النزاع الحدودي، ومن بين هذه التصريحات تصريح أدلى به علي كرتي وزير الخارجية السودانية حينها بمناسبة زيارة رئيس الوزير الإثيوبي هايلى مريام ديسالين للخرطوم في 3 ديسمبر 2013م أشار فيه إلأ السودان وإثيوبيا انهيا خلافهما الحدودي بمنطقة الفشقة وأن الرئيسين سوف يوقعان وثيقة تاريخية تضع الخطوط الحدودية بصفة نهائية، ومن جهة أخرى صرح وزير الخارجية الإثيوبي (تادروسادهانون) بأن الجانبين يعملان على جعل الحدود هادئة، وبعد اجتماع عقده عسكريون من الجانبين في ولاية قمبيلا الإثيوبية وقعته الحكومتان عقب زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي للخرطوم في ديسمبر 2013م على اتفاق يفضى بالعمل المشترك لوضع تدابير من شأنها مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية بتأمين السلام على حدودهما المشتركة، وأعلن في 18 أغسطس 2014م عن أن أعمال الدورة الحادية عشرة المعنية بالمسائل العسكرية في اجتماعها في أديس أبابا توصلت إلى اتفاق بإنشاء قوة عسكرية مشتركة من البلدين بقيادة موحدة لتأمين الحدود تعمل في ثمانية مواقع لمواجهة المهددات الحدودية، وأن هذه القوة سيتم تمرركزها في هذه المواقع في سبتمبر 2014م، وقد علقت صحيفة سودان تريبون على هذا بأنه عدم ثقة الرأي العام بالبلدين في تصريحات الحكومة الإثيوبية وحكومة البشير، بهذا الشأن فإن الجانبين يحاولان التوصل لاتفاق يضع نهاية للخلاف القديم، أفاد مسؤولون إثيوبيون أن الاتفاق الأمني أصبح ضرورة ملحة من باب أنه يضع حداً للخلاف الحدودي القديم وكذلك يسهم في استراتيجية الدفاع الإثيوبي فهو

يمكنها من تجنب أي نشاط هدام محتمل ضد مشروع سد النهضة الذي يقع على بعد 40 كيلومتراً مربعاً من الحدود السودانية الإثيوبية، لكن بالرغم من كثرة التصريحات الإيجابية في شأن النزاع المزمع على الحدود فإن الموقف بشأن هذا النزاع ما لبث أن اشتعل مجدداً. ففي 30 يونيو 2014م نشرت بعض وسائل الإعلام الإثيوبية أن الموقف الحدودي عاد للتأزم بعد أن قتلت قوة إثيوبية مجهولة جنوداً سودانيين بالمنطقة الحدودية بين البلدين وأن القوات المسلحة السودانية ردت على الفور على مصدر النيران.⁽³⁷⁾

في 16 يناير 2016م قررت اللجنة الفنية المعنية بإعادة ترسيم الحدود أنها بصدد استكمال عملها هذا العام وأفاد رئيس الجانب السوداني باللجنة (أن عملية ترسيم 725 ك. م من الحدود تمضي بشكل جيد) وتزامن هذا التصريح مع تصريح وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور أشار فيه إلى أن الحكومتين الإثيوبية والسودانية تتعاونان لتطويق أنشطة العصابات بالمنطقة الشرقية، وأكد في تصريحه أن الفشقة أرض سودانية تبلغ مساحتها 250 كم مربع وفيها 600 ألف فدان يتم ريها من أنهار عطبرة وستيت وباسلام، وأن الحكومة السودانية في إطار اتفاق ثنائي مع إثيوبيا تسمح للمزارعين الإثيوبيين تجاوز الحدود الإثيوبية للزراعة في هذه المنطقة السودانية.⁽³⁸⁾ في عهد حكومة مايو قام رئيس الجمهورية جعفر نميري وبرفقة السيد وزير الخارجية د. منصور خالد وعدد من الفنين بزيارة إلى إثيوبيا وتمخض عن هذه الزيارة الاتفاق على عدة بنود وردت في بيان مشترك في 1971/11/7م وقد حوى البيان الآتي:

1- أن تجتمع لجنة الحدود المشتركة كل أربعة أشهر وأن ترفع تقريرها إلى اللجنة الوزارية الاستشارية أثناء اجتماعات مؤتمر القمة الإفريقي الذي عقد في يونيو 1972م بالرباط حيث اجتمع الرئيس نميري بالامبراطور هيلاسلاسي، وأثمر الاجتماع عن انعقاد اجتماعات اللجنة الوزارية الاستشارية المشتركة في الفترة من 17 - 25 يوليو 1972م بأديس أبابا حيث نقل وزير خارجية إثيوبيا إلى الوفد السوداني برئاسة وزير خارجيته د. منصور خالد، قرار الحكومة الإثيوبية الخاص باعتراف بخطط قوين باعتباره الحدود الأساسية المستندة إلى معاهديتي 1902 و 1903م وأن القرار حسب تصريح وزير الخارجية الإثيوبي يجيء ترسيخاً للعلاقات التاريخية التي تربط البلدين. وأن الحكومة الإثيوبية ترغب في أن تقترح على السودان إجراء بعض التعديلات الطفيفة على خطط قوين الذي قررت الاعتراف به. وقبل ذلك لعب الامبراطور هيلاسلاسي دوراً كبيراً في الوصول إلى اتفاق سلام بين الحكومة السودانية والمتمردين في أديس أبابا في فبراير 1972م ذلك الاتفاق الذي عاد معظم اللاجئين السودانيين إلى أرض الوطن بموجب⁽³⁹⁾

الفشقة:

هي أرض سودانية تقع على الحدود السودانية الأثيوبية يحدها شمالاً نهر ستيت وشرقاً نهر عطبرة، وهي نقطة محلية اشتقت من وضع المنطقة الطبيعي. إذ يقصد بالفشقة الأراضي التي تقع بين عوازل طبيعية مائية كالأنهار والخيران والمجاري، تبلغ مساحتها 250 كلم مربع وتنقسم إلى قسمين :-

1- الفشقة الكبرى:

وتحد شمالاً بنهر ستيت وجنوباً ببحر باسلام وغرباً بنهر عطبرة. أراضيها طينية مسطحة تتميز بالخصوبة العالية، معظم سكانها من قبائل الحمرا والفلاتة والهوسا، يوجد بها نقاط للشرطة في كل من اللكدي، والهشابة، زهانة، حمرايين، الدراي، ودالحيو، مكة حكومة والصوف.

2- الفشقة الصغرى:

وهي المنطقة التي تحد ببحر باسلام وغرباً بنهر عطبرة وشرقاً بالحدود المشتركة بين السودان وإثيوبيا، وتتخللها العديد من الجبال والخييران، وكانت بها عدة نقاط للشرطة في قلعة اللبان أم الطيور، خور سيد، مشروع الغنم، وباسنده. هكذا يتضح أن منطقة الفشقة محاطة بالأنهار بالنسبة لها في الأراضي السودانية من كل الجوانب باستثناء خط الحدود المشترك مع إثيوبيا، الأمر الذي يحتم عليها العزلة التامة عن الأراضي السودانية المتاخمة لها، خلال موسم الفيضان لهذه الأنهار، هذا فضلاً عن كونها تتميز بهطول الأمطار الغزيرة خفيفاً، إضافة لخصوبة أراضيها أغرى الإثيوبيين بالاعتداء المتوالي عليها في ظل الكثافة السكانية العالية لإثيوبيا مع قلة الموارد المتاحة محلياً. تم تخطيط حدود الفشقة لتكون معلماً طبيعياً بين السودان وإثيوبيا في تلك المنطقة، من علامة الحدود الواقعة في الضفة اليمنى من خور القاش جنوب جبل قالا ثم إلى جبل أبوقمل ثم تلال البرك، حيث وضعت علامة حدود في وسط صخرة ثم إلى جبل كورتيب ثم إلى جذع شجرة وسط حجارة وصخور ثم إلى جبل ثوار، بالقرب من شجرة هجليج وضعت صورة من اتفاقية الحدود لسنة 1903م وعلامة، وكذلك وضعت علامة للحدود وصورة من اتفاقية سنة 1903م في صخرة في الضفة اليمنى من نهر ستيت حيث يتقاطع خور الرويان مع نهر ستيت .

لقد اعترفت إثيوبيا اعترافاً قانونياً في اتفاقية الحدود للعام 1902م وبروتوكول الحدود لسنة 1903م، واتفاقية 1972م بأن الفشقة أرض داخل الحدود السودانية⁽⁴⁰⁾ إن الحدود السودانية الإثيوبية على الطبيعة والتي تم الاتفاق عليها في اتفاقية الحدود لعام 1902م وبروتوكول الحدود لعام 1903م واتفاقية الحدود لعام 1972 فيها تتضح حدود الفشقة والقرقف على النحو التالي :-

1- القسم الأول: مديرية كسلا. منطقة القرقف وشمال نهر ستيت وهي من جبل أبوقمل متجهاً جنوباً مع الحدود السودانية الإثيوبية إلى جبل البرك إلى تلال قرضه ومراويد إلى مرتفعات أم بريقع إلى تقاطع خور القرقف مع خط طول 29 . 36 درجة إلى جبل كورتيب إلى جبل ثوار إلى تقاطع نهر ستيت مع خور الريان.

القسم الثاني: منطقة الفشقة. جنوب نهر ستيت وعطبرة وباسلام، خط تمييز في إقليم ستيت حمرة، من تقاطع نهر ستيت مع خور الريان جنوباً في خط مستقيم إلى قلعة الزراف شرق اللكدي إلى قلعة حماد ثم قلعة الفشقة

الصغرى. من قلعة النحل إلى قلعة إدريس ثم إلى قلعة اللبان ثم إلى جبل همبرت ثم إلى خور الدوم إلى خورشين إلى جبل أبوطاكية ثم إلى القلابات إلى جبل جبارة إلى جبل ود الملك إلى جبل دقلاش.

3- منطقة الحدود على النيل الأزرق من جبل دقلاش إلى جبل حلاوة إلى جبل أم دوقة إلى جبل المنان إلى جبل جيروك.

انعقدت اجتماعات لجنتي إعادة تخطيط الحدود المشتركة في الفترة من 26 يونيو - 10 يوليو 1973م، ولجنة تميز الوضع الراهن في منطقة ستيت. وخرجت اجتماعات اللجنتين بالآتي :-

1. اعتبار خطاب وزير الخارجية الإثيوبي الذي افتتح به الاجتماعات من بين وثائق اللجنة، حيث أكد الخطاب أن الجانبين (السودان وإثيوبيا) اتفقا على إعادة تخطيط الحدود على الإقرار بالاتفاقيات الدولية السارية، وأنهما يؤيدان الوثائق التي وقع عليها البلدان.

2. وافقت اللجنة على الأسبقيات التي اقترحها الجانب السوداني، وتقرر أن يبدأ التخطيط بالقطاع الشمالي، فالأوسط وترك نقطة البداية لفريق العمل الفني، وافق الجانب السوداني على أن تكون نقطة بداية العمل من جبل دقلاش.

3. تم تكوين لجنة فنية فرعية مشتركة تكون مهمتها الآتي:
أ. مراجعة وتحديد مشروع إعادة تخطيط الحدود على ضوء المتغيرات الجديدة ويشمل ذلك معالجة مسألة التمويل.

ب. دمج ما سمي بلجنة الاستيطان والزراعة واللجنة الخاصة بما كان يسمى خط الوضع الراهن في منطقة الفشقة في لجنة واحدة، فقد رأت لجنة الحدود الدولية أنه لم تعد ثمة حاجة للجننتين.⁽⁴¹⁾

أسباب التوترات الحدودية بين السودان وإثيوبيا:

برزت هناك جملة الأسباب التي قادت إلى إثارة التوتر بين البلدين أهمها:-
1- التغيرات السياسية في البلدين:

يمر البلدان بتغيرات جذرية في السلطة الحاكمة كان أهم انعكاساتها على تغير النخب السياسية، وصعود نخب جديدة إلى سلم السلطة، كما هو الحال في النظام الحاكم في السودان حيث أبعد الإسلاميين بعد ثلاثين عاماً من الحكم، وصعد جيل جديد هو المناهض لهم من تجمع الأحزاب السودانية العلمانية والوطنية، أما إثيوبيا فصعدت نخبة الأورومو وأبي أحمد كأول رئيس وزراء شاب في إثيوبيا بعد الإطاحة بنظام الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا السابق الذي حكم البلاد بين عامي 1991-2018م بجانب الصعود السياسي والعسكري لمجموعة محلية لديها توجهات وأجندات محلية وربما مواقف مختلفة في السياسة الخارجية خاصة العلاقات الثنائية مع بعض الدول كقضية الحدود مع السودان، كما هو شأن الأمهرة في إثيوبيا حالياً، فأدت هذه التغيرات إلى إضعاف السلطة المركزية، كما أنها أربكت التفاهات السابقة حول الحدود نتيجة لتغير الطبقة السياسية في كلا البلدين.

2- غياب الإرادة السياسية:

يبدو جلياً أن الجانب الإثيوبي يفتقر إلى الإرادة السياسية لحل هذه القضية بشكل جذري حيث كانت هذه سمة لنظام الجبهة الثورية الديمقراطية للشعوب إثيوبيا تحت هيمنة جبهة التقراي لأكثر من عقدين، إن غياب الإرادة السياسية لدى الحكومة الإثيوبية مصدره عاملان : الأول الرغبة في الإبقاء على الوضع على ما هو عليه بالنسبة للحكومة الإثيوبية مع العمل على تغيير الحقائق على الأرض التي تعتبر أرضاً سودانية والعمل على مصالح المجموعات الإثيوبية المحلية من ثروات تلك الأراضي (بالنسبة لنخب الأمهرا وحكومة إقليم أمهرا).

الثاني: عدم اهتمام الحكومة السودانية بقضايا الحدود وأنها لا تمتلك رؤية في سياق استراتيجية شاملة للتعامل مع دولة جارة كإثيوبيا، كما يتجسد هذا الغياب بشكل أكثر وضوحاً مع حكومة أبي أحمد التي تتجنب الخوض في قضية الحدود مع السودان في الوقت الراهن، لذا لم تثمر الاجتماعات التي تمت بين قادة البلدين ولا اللجنة السياسية رفيعة المستوى في إحداث اختراق في حسم المسألة.

3- التوازنات الداخلية :

تعتبر التوازنات الداخلية عاملاً مهماً في تفسير المواقف السياسية الإثيوبية تجاه مسألة التوتر الحدودي مع السودان لنخب الأمهرا (الحكام التاريخيون للبلاد ويشكلون 26% من السكان) ينطلق موقفهم تجاه قضية أراضي الفشقة السودانية خاصة بعد العملية العسكرية ضد جبهة تقراي من عدة دوافع منها⁽⁴²⁾:-

أولاً: رفض كافة الترتيبات التي تلت سقوط نظام مانقستو والتي طبقتها جبهة تحرير تقراي خاصة الفيدرالية الإثنية وترسيم الحدود الإدارية لإقليم البلاد على هذا الأساس، فضلاً عن مزاعم التنازل عن أراضٍ لصالح السودان ومن هنا يعتقد الأمهرا بأن أراضي الفشقة تحديداً قد تمت مقايضتها مع السودان. ومن قبل جبهة تقراي ضمن مناطق أخرى داخل إثيوبيا قامت الجبهة بإبان حكمها البلاد بتضمينها للحدود الإدارية لإقليم تقراي ويعتبرونها أراضي تتبع لهم ويجب استعادتها. ثانياً: اعتقاد الأمهرا بأن الفرصة مؤاتية لتحقيق هدف مزدوج بشأن أراضي الفشقة من جهة الضغط على الحكومة الفيدرالية في أديس ورئيس الوزراء تحديداً للخضوع لتصور جديد تماماً يقوم على رفض كافة الاتفاقيات والتفاهات السابقة والبدء في تفاوض جديد لترسيم الحدود مع السودان من خلال تكريس سياسات الاستيطان المسلح هناك وطرد المواطنين السودانيين من هناك على المدى البعيد من خلال أنشطة المجموعات المسلحة التابعة لإقليم الأمهرا وغير الخاضعة لسيطرة الحكومة في أديس أبابا بصورة كبيرة.

ثالثاً: لا يرغب أبي أحمد في إثارة قضية الحدود مع السودان أو حلها بما يثير غضب حلفائه الأمهرا أو خسارتهم بعد القضاء على تهديد جبهة تقراي والحساسية المفرطة لدى الرأي العام الداخلي تجاه الخارج، وخاصة مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات العامة بالبلاد والمقرر لها في مايو من العام الجاري⁽⁴³⁾.

رابعاً: انتهت عملية الإصلاح التي شرع فيها رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد منذ وصوله السلطة في البلاد إلى لا شيء لينعكس ذلك على الأوضاع الداخلية وكذلك على الأوضاع الخارجية ممثلة في دول الجوار، وبالتالي عرقلة محاولاته لإعادة تأسيس علاقات تعاون جديدة مع الدول المجاورة لبلاده، على غرار مابدأه من مصالحات إقليمية مع إرتريا بإعادة مثلث بادمي لسيادتها. رغم أنه أكثر تعقيداً بالمقارنة مع منطقة الفشة السودانية.

4- الحرب على إقليم تقراي:

إن تجدد التوتر الحدودي بين السودان وإثيوبيا هو أحد تداعيات العملية العسكرية التي شنتها الحكومة الفيدرالية في أديس أبابا على إقليم تقراي في الرابع من نوفمبر 2020م، نتيجة للمشاركة الفاعلة لمليشيات الأمهرا والقوات الخاصة لإقليم أمهرا في تلك العملية تمكنت نخب الأمهرا من الصعود إلى قلب السلطة الفيدرالية وتعزيز نفوذها بشكل قوي في البلاد حيث إنها استعادت كافة المناطق التي كانت تحت سيطرة إقليم تقراي. ومن هنا رأت أن الفرصة سانحة من أجل توسيع العملية العسكرية ضد تقراي لتشمل أيضاً أراضي الفشة، وأيضاً مناطق داخل إثيوبيا (إقليم بني شنقول - قمز حالياً) وكذلك ضد خصوم آخرين (مسلحو شاني أونق) وهو فصيل منشق عن الجناح العسكري لجبهة تحرير الأورومو، ويلقى باللائمة عليه في الهجمات الدامية ضد المواطنين الأمهرا خاصة في إقليم أوروميا).

وفي خضم العملية العسكرية، رأت دوائر الحكومة الفيدرالية ونخب الأمهرا الذين شاركت قواتهم في تلك العملية بأن تدفق اللاجئين من إقليم تقراي إلى داخل السودان يمكن أن يشكل تهديداً محتملاً، حيث إنه يساعد قادة تقراي على القرار أو إعادة تنظيم صفوفهم إلى جانب الزعم بأن عناصر متورطة في (مذبحة ماي خدر) يزعم أنها وقعت بين 14 - 19 نوفمبر 2020م في غرب إقليم تقراي) وقد فرت إلى داخل تلك المعسكرات، كما هدد قائد عسكري بإمكانية تدخل الجيش الإثيوبي لملاحقة تلك العناصر الفارة.

الوساطة الإقليمية والدولية لحل النزاع الحدودي بين البلدين :

بعامل العلاقات المتطورة والمصالح المشتركة بين الإمارات العربية المتحدة والدولتين المتنازعتين، دعت الإمارات العربية طرقي الأزمة السودان وإثيوبيا إلى التهدئة وضرورة خفض التصعيد بين البلدين بعد أن شهدت العلاقات بينهما توتراً محموماً بسبب التنزع الحدودي رغم الاتفاقيات الدولية الحاضرة التي حسمت النزاع منذ وقت مبكر، وأكد الوسيط الإماراتي أن البلدين يمثلان ركيزة أساسية في استقرار المنطقة وازدهارها والحفاظ على الأمن الإقليمي، جاءت هذه الدعوة

من واقع العلاقات الجيدة التي تربط الإمارات العربية بدولتي السودان وإثيوبيا حيث دعت لتغليب صوت الحكمة وإيقاف أي أعمال من شأنها زيادة التوتر بين البلدين⁽⁴⁴⁾.

إقليمياً جاء تدخل الاتحاد الإفريقي في خط الأزمة السياسية بين السودان وإثيوبيا من خلال إرسال مبعوثه الموريتاني (ود لباد) مبعوثاً للاتحاد الإفريقي للسودان لبحث أوجه الحلول للأزمة الحدودية المستفحة بين الجارتين، وأكد ود لباد على حرص الاتحاد الإفريقي لوأد الصراع الحدودي قبل استفحاله، وإيجاد صيغة سياسية تخرج المنطقة من حالة الهزال والهشاشة الأمنية التي تعيشها، وجاء اختياره من واقع التجربة السياسية الطويلة التي قادها في الوساطة بين المكون العسكري والحرية والتغيير الجسم المدني في الحكومة الانتقالية والتي افضت وساطته إلى تكوين الحكومة الانتقالية الحالية التي يقع عليها عبء إدارة الدولة السودانية إلى حين إجراء انتخابات ديمقراطية.⁽⁴⁵⁾

إقليمياً أيضاً وممزوجاً بعامل الجوار ومن واقع العلاقات الجيدة مع السودان ودوره الناجح في قيادة العملية التفاوضية بين الحكومة الانتقالية السودانية والحركات المسلحة التي استضافتها جوبا، وكذلك علاقته المتينة التي تربطه بالجارة إثيوبيا، أبدى رئيس دولة الجنوب سلفاكير ميارديت استعداداً للتوسط بين السودان وإثيوبيا من أجل إنهاء النزاع الحدودي وإيجاد حل سياسي ودبلوماسي لقضية الحدود حفاظاً على العلاقات الأخوية بين البلدين وحفظ السلام الإقليمي⁽⁴⁶⁾.

لم تقتصر الوساطات على الإقليم فقط، حيث كلف جوزيف بوديل الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي بيكا هافيستو مبعوث الاتحاد الأوروبي الخاص وزير خارجية فنلندا كمبعوث خاص للاتحاد الأوروبي للمساعدة في تخفيف التوترات ونزع فتيل الأزمة بين السودان وإثيوبيا، ومعرفة كيف يمكن للمجتمع الدولي إيجاد حلول سلمية للأزمات الحالية التي تواجه المنطقة.⁽⁴⁷⁾ والتقى هافيستو رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك الذي أكد له موقف السودان الثابت بعدم الدخول في حرب مع الجارة إثيوبيا، وأن قضية الحدود بين الدولتين محسومة وفق الاتفاقيات الدولية منذ عام 1902م ولم يتبقى إلا إكمال بقية القضايا التي يمكن النظر فيها بروح حسن الجوار والعلاقات التاريخية التي تربط البلدين دون الولوج إلى المعتركات والحروب التي سيكون الخاسر فيها الجميع⁽⁴⁸⁾.

كما نقل رئيس الوزراء خلال لقائه للمبعوث الأوروبي موقف السودان فيما يلي مشروع سد النهضة وانشغاله بالأثر الذي أحدثه على السودان وعلى الكثير من المشاريع الزراعية بالسودان خلال الملء الأول في العام الماضي، وكان ذلك في حضور وزير الخارجية المكلف عمر قمر الدين ووزير الري والموارد المائية ياسر عباس وسفير الاتحاد الأوروبي لدى السودان روبرت فان دول، وأضاف حمدوك أن إقبال إثيوبيا على الملء الثاني لسد النهضة في شهر يوليو المقبل دون اتفاق بين الأطراف الثلاثة في إطار القانون الدولي يضمن سلام التشغيل وتبادل المعلومات سيكون له أثر كارثي على السودان خاصة على أكثر من عشرين مليون مواطن سوداني يعيشون على ضفاف النيل الأزرق، وأكد أن السودان يدعم قيام السد ولكن على أسس القانون الدولي الذي يحفظ لكل الأطراف حقوقهم⁽⁴⁹⁾.

مستقبل العلاقات السودانية الإثيوبية في ظل التطورات السياسية:

إن مستقبل العلاقات السودانية الإثيوبية يعتمد على مدى قدرة الطرفين على وضع حد للتوترات الحدودية بينهما بشكل نهائي، فتساعد التوتر بين البلدين يشي بسناريوهين محتملين: الأول: هو الاحتواء نظراً للظروف التي يمر بها البلدان سياسياً واقتصادياً وأمنياً، ولكن بشروط حددها السودان باحترام سيادته على أراضيه . السيناريو الثاني هو عدم استجابة إثيوبيا للموقف السوداني الرافض للاعتداء على أراضيه، أو الضغط عليه في ملف سد النهضة، ومن ثم عدم اتخاذ إثيوبيا إجراءات فعلية محسوسة تتخلى فيها عن استخدام (عصابات الشفته) للضغط على السودان، خصوصاً أنها على أعتاب انتخابات عامة تتسم بالتعقيد تحت مظلة تجاذبات عرقية وسياسية داخلية، وهو ما يجعل أديس أبابا تحتاج ربما إلى توحيد الجبهة الداخلية لمواجهة التحديات الخارجية⁽⁵⁰⁾ أما المحلل السياسي محمد العروسي فأفاد بأن مستقبل العلاقات السودانية الإثيوبية تواجه تحديات كبيرة، لكن العلاقات التي تجمع البلدين هي أكبر بكثير من هذه التحديات، فتوقع تعزيز العلاقات بين البلدين وسيكون منتوجها نقلة نوعية في الاستثمار بين البلدين بما يملكان من موارد لا محدودة، وسيضاف إلى العلاقات التعاون الأمني والاستراتيجي، ويؤكد الباحث الإثيوبي العروسي إن عامل الزمن مهم لتجاوز المعضلة الحدودية والتغلب على التحديات التي تواجه البلدين.⁽⁵¹⁾

رغم الخلافات السياسية الحادة بين البلدين والمناوشات التي تطل بين الفينة والأخرى تظل علاقات الشعبين قوية، بعيداً عن تناطح القوى السياسية ومحاولات التدخلات الخارجية التي تبحث عن مصالحها، وترنو الشعوب إلى مستقبل أفضل وأكثر استقراراً وأماناً، إن النظرة الموضوعية لمستقبل العلاقات السودانية الإثيوبية تحتم على الدولتين أن تعملان على توثيق علاقاتهما بموجب القنوات المترسخة فيما مضى من سنين ظلت فيهما الدولتان تعانيان ظروف تنازعات وحروب، وأن ما يمليه الواقع من تحديات السلام والاستقرار يجعل من التعاون هو السبيل الأوحده الذي يخدم المنطقة ويحول دون اختراقات أو تحولات سلبية تعمل على تعطيل المصالح المحلية والإقليمية للدولتين.⁽⁵²⁾

يرى الباحث أن إثيوبيا إذا أدركت المربع الذي تقف فيه تستطيع مواجهة الواقع بالمعالجات والحلول الناجعة، وليست الجنوح إلى إنكار الواقع وإنفاذ الخطط التكتيكية لكسب الوقت وصولاً للانتخابات، عليها مواجهة الواقع والإقرار بأن تلك أرض سودانية بالمواثيق والمستندات والبحث في آليات الاستفادة منها بالقانون من خلال بوابة الاستثمار القانوني الذي يضمن لكل ذي حق حقه وعليها أن تقنع الأمهرا حلفاءها أنه لا سبيل إلى السودان عبر بوابته الخلفية، ولا بد من الدخول عبر المنافذ الرسمية والتي نتوقع أن تجد ترحيباً كبيراً من السودان، وبالتالي تكون قد تجاوزت معضلة الأمن على الحدود وكذلك الخطوة فيها تطوير لعلاقات البلدين والتي ستعكس على تطورات التفاوض حول سد النهضة إضافة إلى كسبه أرضية في الأمن الاقتصادي لإثيوبيا وبالطبع هي الورقة التي دفعت إلى تحالف الأمهرا معه .

الخاتمة :

على امتداد التاريخ السياسي لدولتي السودان وإثيوبيا توصف علاقاتهما بالأزلية والتاريخية لعوامل القرب الجغرافي التشابه السياسي وقبل ذلك كله يأتي عامل التداخل الاجتماعي بتأثير ذي أثر واضح .

تعانى منطقة القرن الإفريقي من تعقيدات مزمنة في الملفات الامنية، كما تعانى المنطقة من أزمات اقتصادية متباعدة ألفت بظلالها على علاقات دول الإقليم وأنتجت واقعاً صراعياً بينها، الأمر الذي افضى إلى تداعيات أمنية وسياسية كانت وبالأعلى على سكان المنطقة وقاطنيها. الموارد اللامحدودة إلى تركز بها المنطقة جعلتها تحت أنظار الطامعين، حيث ظلت ورقة التدخلات الأجنبية حاضرة دائماً في كل الملفات الإقليمية بهدف البحث عن موطئ قدم في الإقليم والاستفادة من هذه الموارد .

تعيش المنطقة على وقع الأزمة التفاوضية حول سد النهضة والمخاوف الكبرى أن تكون هي ضربة البداية لحرب المياه التي يتوقع لها الخبراء الاندلاع . الأزمة الحدودية بين السودان وإثيوبيا ورغم وضوح الرؤية القانونية فيها إلا أنها تطل بين الفينة والأخرى بدوافع وأسباب أخرى لاعلاقة لها بالحدود .

النتائج :

1. وصف العلاقات السودانية الإثيوبية بالعلاقات التاريخية الضاربة في الجذور تأطير نظري لوصف لا يلامس الواقع .
2. الأزمة الحدودية بين السودان وإثيوبيا سيكون لها انعكاساتها على ملفات التعاون المشتركة بين البلدين وعلى الوضع الأمني للإقليم .
3. تعاني منطقة القرن الإفريقي حالة من السيولة الأمنية والسياسية وهذا ناتج من تعقيدات في ملفات الأمن والسياسة والمنطقة بعامل التدخلات الخارجية في الصراع على الموارد.
4. التحولات السياسية في البلدين أفرزت واقعاً جديداً في العلاقات من منطلق ترتيب الأولويات.
5. مبدأ تكافؤ الفرص من الاستفادة من مياه النيل من غير الإضرار بالآخرين من الشركاء تجعل من التصرفات الإثيوبية الأحادية في شأن سد النهضة جريمة يعاقب عليها القانون الدولي وربما تجر المنطقة لحرب لا هوادة فيها من أجل إثبات الحقوق.

التوصيات:

1. التوقع في مواعين نظرية لتوصيف العلاقات السودانية الإثيوبية توجه لا قيمة له ما لم يتخذ منهجاً تطبيقاً يفضي إلى واقع عملي يؤسس لمصالح مشتركة بين البلدين.
2. ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية التي تدعو إلى تلاشي الحدود بين الدولة بواقع التعاون المطلق والمثمر الذي يقوم على حدود المصالح وليس الحدود التاريخية .

3. السعى لتكوين تحالف إقليمي يقوم على إدارة المصالح الإقليمية بين الدول الأطراف لسد الباب أمام التدخلات الأجنبية التي تبحث لها عن موطئ قدم في المنطقة.
4. يجب توجيه التحولات السياسية التي حدثت في البلدين في اتجاه تأسيس واقع جديد يقوم على المصالح الاستراتيجية للإقليم، وبطبيعة الحال سيصب في مصلحة البلدين.
5. على الحكومة الإثيوبية توسيع مواعين إدراكها وتجاوز النظرة القاصرة إزاء سد النهضة من غير اعتبار لحقوق الآخرين التي يكفلها لهم القانون الدولي، لأن التمادي في التصرفات الأحادية سيقود المنطقة إلى واقع لن يستفيد منه أحد وسيكون الجميع خاسراً (الحرب)

المصادر والمراجع:

- (1) حسن على الساعوري، السودان ودوامة غالب مغلوب - تحديات الاستقرار السياسي (1986م - 2018م) الخرطوم :ح.ع.الساعوري .2018م، ص 292.
- (2) أميمة الخير عوض ابراهيم، مستقبل العلاقات السودانية الاثيوبية على ضوء المصالح المائية المشتركة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الدبلوماسية، جامعة النيلين، ص 35 .
- (3) هاشم على حامد، رؤية اثيوبية - إثيوبيا والقرن الإفريقي، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، انقرا - تركيا، 13 سبتمبر 2019 م، ص 1 .
- (4) -ضرار صالح ضرار، تاريخ السودان الحديث، ط4، مكتبة الحياة بيروت 1968م، ص 18 .
- (5) عثمان سبى صالح، علاقات السودان باثيوبيا عبر التاريخ، مكتب اعلام جبهة التحرير الاريترية - اسمر دت، ص 28 .
- (6) المرجع نفسه، ص 34 .
- (7) اميمة الخير عوض، مستقبل العلاقات السودانية الاثيوبية على ضوء المصالح المائية المشتركة، بحث ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النيلين، الخرطوم 2019م، ص 51.
- (8) المرجع نفسه، ص 52 .
- (9) السفير عثمان السمحوني وآخرون، علاقات السودان الخارجية البعد العربى والافريقى، سلسلة الدراسات السودانية رقم 17 تحرير مدنى محمد احمد - د. خالد عثمان احمد، الخرطوم 1991، ص 139 - 140 .
- (10) لعلاقات الثنائىة بين إثيوبيا والسودان، موقع المعرفة، www.marefa.com or تاريخ التصفح 2021/2/12 م .
- (11) العلاقات السودانية الاثيوبية : استقرار رغم الاختلاف، موقع وكالة شهادة الاخبارية، www.shahadanews.com تاريخ التصفح 2021/2/12 م.
- (12) المرجع نفسه .
- (13) 1 فوليكترت ماثيجيس دووب، كيف تدير الصراعات مع جيرانك :علاقات إثيوبيا مع السودان وجنوب السودان، عرض وتلخيص بدر الدين حامد الهاشمى www.sudanile.com تاريخ التصفح 2021/2/20 م.
- (14) محمد حسين سليمان ابوصالح، المنظور الاستراتيجى لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاستراتيجية والامن الوطنى، مجلة بحثية تصدر من

- الأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية والأمنية، الخرطوم، العدد (9) أكتوبر 2015م، ص 104 .
- (15) فيصل عبد الرحمن عل طه، مياه النيل .. السياق التاريخي والقانوني، مركز عبد الكريم ميرغنى الثقافى، ط 1، الخرطوم، 2005م، ص 25 .
- (16) يوسف فضل احمد، الابعاد السياسية لاتفاقيات مياه النيل، المركز القوم للدراسات الدبلوماسية - وزارة الخارجية، شركة مطابع العملة السودانية، الخرطوم، 2011م، ص 35 .
- (17) صلاح حمد مضوى، تداعيات سد الالفية - مياه النيل تثير المخاوف والشكوك وربما الحرب، صحيفة المجرى السياسى، عدد 14 يونيو 2013 م .
- (18) حمدى عبد الرحمن، مستقبل التعاون في حوض النيل في مرحلة ما بعد سد النهضة، مجلة قراءات افريقية، تصدر من المنتدى الاسلامى، العدد (35) السنة (14)، يناير 2018 م، ص 27 .
- (19) عوض بين فضل الله، الابعاد الامنية والاستراتيجية للعلاقات السودانية المصرية، بحث غير منشور مقدم في مسابقة الاكاديمية العليا للدراسات الامنية والاستراتيجية، الخرطوم، ابريل 2014م، ص 27.
- (20) بهاء الدين عيسى، سد النهضة، لماذا تشعر مصر بالخطر الاثيوبى ؟ صحيفة التغيير، عدد 18 فبراير 2013 م .
- (21) عوض بين فضل الله، العلاقات السودانية المصرية بعد ثورة 25 يناير المصرية، رسالة دكتوراة، كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الازهرى، الخرطوم، 2018م، ص 173 .
- (22) المرجع نفسه، ص 174 .
- (23) عثمان الامير، تسونامى في نهر النيل، ط 1، والصراع الفادم، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م، ص 213 .
- (24) المرجع نفسه، ص 214 .
- (25) سلمان محمد سلمان، مشاركة السودان في تمويل وإدارة ملكية سد النهضة، تجنباً للمخاطر، موقع سودان ايل، www.sudanile.com، تاريخ التصفح 2020/12/24م
- (26) الفاضل ابراهيم، سد النهضة الاثيوبى والتاثير على السودان ومصر (مخاوف وتطمينات) ندوة جامعة افريقيا العالمية - الخرطوم، صحيفة الوطن عدد 2014/5/22 م .
- (27) حسن على الساعورى، المياه : مأزق الامن القومى والاقليمى في حوض النيل، المركز العالمى للدراسات الافريقية، 2010م ص 12-13 .

- (28) الصادق المهدي، مياه النيل - الوعد والوعيد، مركز الاهرام للترجمة والنشر الطبعة الاولى ؟، القاهرة ؟، 2000م، ص 145.
- (29) المرجع نفسه، ص 146 .
- (30) حسن علي الساعوري، مرجع سابق، ص 17 .
- (31) الحبيب بوعلی، سد النهضة : سيناريوهات مابعد بدء الملء الاول - تقارير- مركز الجزيرة للدراسات - الدوحة، يوليو 2020م .
- (32) المرجع السابق نفسه .
- (33) ملء سد النهضة دون اتفاق كارثي على السودان، صحيفة الصيحة، العدد (2174) الاثنين 8 فبراير 2021م باس محمد صالح، الصراعات الحدودية وتداعياتها على القرن الإفريقي (الحدود السودانية الاثيوبية أنموذجا)، افريكا فوكس، تصدر عن المركز الإفريقي للاستشارات، العدد (3) فبراير 2021م، ص 8 .
- (34) الدريدي محمد احمد، الحدود الافريقية والانفصال في القانون الدولي، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون - مركز الجزيرة للدراسات، قطر - الدوحة، 2017م، ص 67.
- (35) المرجع السابق نفسه، ص 83 .
- (36) حديد الحدود بين السودان واثيوبيا، موقع المعرفة، www.marefa.org
- (37) المرجع السابق نفسه .
- (38) اكرام محمد صالح، الاحتلال الاثيوبي لاراضى الفشة السودانية، ص 20.
- (39) المرجع نفسه، ص 5.
- (40) اكرام محمد صالح، مرجع سابق، ص 9- 10 .
- (41) عباس محمد صالح، الصراعات الحدودية وتداعياتها على إستقرار القرن الإفريقي (الحدود السودانية الاثيوبية نموذجا)، افريكا فوكس، تصدر عن المركز الإفريقي للاستشارات، العدد (3)، فبراير 2021م، ص 10 .
- (42) المرجع نفسه، ص 11 .
- (43) لامارات تدعو السودان واثيوبيا إلى التهدئة وتغليب الحكمة، موقع العين الاخبارية، www.al-ain.com تاريخ التصفح 2021/2/10م .
- (44) الاتحاد الإفريقي في الخرطوم .ولد لباد قفزة دبلوماسية في دائرة الحدود السودانية الاثيوبية، صحيف الجريدة، العدد 3399، الاحد 21 فبراير 2021م .
- (45) سلفاكير يعلن التوسط لانها النزاع الحدودي بين السودان واثيوبيا، موقع المال نيوز، www.almalnews.com تاريخ التصفح 2021/2/10م

- (46) سماء السهيلي، سد النهضة يحرك القارة العجوز - الاتحاد الاوربي يتوسط لازالة التوترات الخرطوم واديس ابابا، صحيفة الموابك، العدد (216) الاثنين 8 فبراير 2021م.
- (47) حمدوك: لن ندخل في حرب مع إثيوبيا والماء الثاني لسد النهضة دون اتفاق كارثي، صحيفة الانتباهة، العدد (5156) الاثنين 8 فبراير 2021م.
- (48) حمدوك يجدد للمبعوث الاوربي موقف السودان من سد النهضة والحدود مع إثيوبيا، صحيفة الحداثة، العدد (194)، 8 فبراير 2021م.
- (49) روضة على عبد الغفار، العلاقات الاثيوبية السودانية إلى أين؟ موقع قراءات افريقية، www.qiraatafrican.com تاريخ التصفح 12/2/2021م.
- (50) محمد العروسي، العلاقات السودانية الاثيوبية، مقابلة مع موثق قراءات افريقية، www.qiraatafrican.com تاريخ التصفح 12/2/2021م.
- (51) هشام على حامد، المتغيرات الدولية ومستقبل العلاقات السودانية الاثيوبية، تقارير سياسية 19 أكتوبر 2018م، المعهد المصري للدراسات، القاهرة 2018م، ص 4.